ERJ
Engineering Research Journal
Faculty of Engineering
Menoufia University

تقييم المخطط الإستراتيجي للقرية المصرية في ضوء التنمية المستدامة
دراسة حالة للمخطط الإستراتيجي لقرى مركز أسيوط – محافظة أسيوط

م/ ممدوح إسماعيل محمد على
معيد بكلية الهندسة بشبين الكوم
جامعة المنوفية

أ.د.م/ طارق جلال حبيب
أستاذ مساعد بكلية الهندسة
جامعة أسيوط

أ.د.م/ سلوى عبد الرحمن مجاهد
أستاذ مساعد بكلية الهندسة
جامعة أسيوط

ملخص البحث: تمثل التجمعات الريفية الدعامة الرئيسية للمجتمع المصري، بوصفها المصدر الرئيسي للغذاء في الحضر والريف على حد سواء, ويسكنها حوالي 57% من إجمالي سكان مصر طبقا لتعداد 2006م[1]، إلا أن تدهور بيئة القرية المصرية مازال مستمراً، فهي تعاني من مشكلات عمرانية وبيئية وإقتصادية وإجتماعية, بسبب توجيه الجزء الأكبر من التنمية للحضرعلى مدي أجيال، مما أدي إلى كبر الفرق بين مقومات الحياة في الريف عن الحضر، والذي يتمثل في تدني مؤشرات التنمية المستدامة, وأهمها زيادة الفقر, الأمية, البطالة, وزيادة تآكل الأراضي الزراعية, وعدم مقدرة القرية على القيام بدورها في الإقتصاد المصري، مما يُؤثر بالسلب على الأجيال القادمة ويهدد ثروة مصر القومية من الأراضي الزراعية.

وقد بذلت الدولة جهود عديدة لتنمية القرية كبرنامج شروق, ومشروع قرى الظهير الصحراوي وآخرها مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية لتنمية القرية تنمية مستدامة والذي مر على إعداده عشر سنوات, فهل نجح المخطط الإستراتيجي للقرى في التنمية المستدامة للقرية المصرية وبخاصة وقف النمو العمراني العشوائي للقرية علي الأراضي الزراعية؟، ولإجابة السؤال يقوم البحث بتقييم الوضع الراهن للقرى الأم* بمركز أسيوط – محافظة أسيوط، من خلال مراجعة خطط التنمية بالمخططات الاستراتيجية وماتم تنفيذه منها ومعوقات تنفيذ المخطط.

Abstract:

Rural communities are the main mainstay of Egyptian society, as the main source of food in both urban and rural areas. It is inhabited by about 57% of the total population of Egypt according to the 2006 census, but the deterioration of the Egyptian village environment continues, as it suffers from physical, environmental and economic problems and social, due to the channelling of the bulk of development for generations, which has led to a significant difference between urban and rural livelihoods, which is the low indicators of sustainable development. The most important of these are increased poverty, illiteracy, unemployment, increased erosion of agricultural land and the inability of the village to do Its role in the Egyptian economy, which adversely affects future generations and threatens Egypt's national wealth from agricultural land.

The state has made numerous efforts to develop the village as a Sunrise program. The Saharawi Village project, the most recent of which was the project to prepare the strategic plans for the sustainable development of the village, which had been in preparation for 10 years, had the village strategic plan succeeded in the sustainable development of the Egyptian village and, in particular, the cessation Random urban growth of the village on farmland? To answer the question, the research assesses the current situation of the villages Umm * in Assiut Centre, Assiut Governorate, through the review of development plans with strategic blueprints and implementation, and impediments to the implementation of the scheme.

المشكة البحثية: تتمثل المشكلة البحثية في عدم تقييم المخططات الاستراتيجية من وجهة نظر التنمية المستدامة والأهداف التي أعد من أجلها المخطط الاستراتيجي للقرى والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى تنمية القرية المصرية تنمية مستدامة, ووقف النمو العمراني العشوائي للقرية علي الاراضي الزراعية.

(1) تعداد السكان والإسكان الصادر ف عام 2008 عن الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء لعام 2006م.

* القرى الأم: هي القرى الرئيسية للوحدة المحلية وتسمى الوحدة المحلية باسمها وهي التي يوجد بها مقر الوحدة المحلية وهي اصغر وحدة من نظام الحكم المحلي حيث ينقسم الحكم المحلي في مصر الي أقاليم ثم محافظات ثم مراكز ثم وحدات محلية والتي توجد بالقرى الام ويتبعها عدد من القرى التوابع وكل قرية تابعة يتبعها عدد من العزب والكفور راجع فاروق عباس حيدر, تخطيط المدن والقرى, توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه, الطبعة الأولي, 1994م وقانون الغفر والمشايخ لعام 1947م.

السؤال البحثي: هل نجح المخطط الإستراتيجي للقرى في التنمية المستدامة للقرية المصرية وبخاصة وقف النمو العمراني العشوائي للقرية علي الأراضي الزراعية؟

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى تقييم مشروع المخطط الإستراتيجي للقرى في ضوء التنمية المستدامة من خلال دراسة المخطط الإستراتيجي لقرى مركز مركز أسيوط – محافظة أسيوط.

المنهج البحثي: اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتعريف التنمية المستدامة وأهدافها, وكيفية قياسها، وتحليل التجربة المحلية في إعداد المخططات الإستراتيجية للقرى والمنهج الإستنباطي لتقييم الوضع الراهن لعينة من القرى الأم بمركز أسيوط – محافظة أسيوط، بعد عشر سنوات من إعداد مشروع المخطط الإستراتيجي, وذلك من خلال جزئين هما:

الجزء الأول: مدخل نظري لمآهية التنمية المستدامة ورؤية مصر للتنمية المستدامة 2030م.

الجزء الثاني: تقييم للوضع الراهن للقرى الأم بمركز أسيوط – محافظة أسيوط، من خلال مراجعة خطط التنمية بالمخططات الاستراتيجية وماتم تنفيذه منها ومعوقات تنفيذ المخطط.عن طريق الرفع والمسح العمراني والمقابلات الشخصية مع الإداراة المحلية وشركاء التنمية وإستنتاج البيانات من البنية المعلوماتية للقرى.

1. مدخل نظري لمآهية التنمية المستدامة للقري.

مقدمة: عند تحديد المناطق الريفية في مصر، نجد أنها مقسمه إدارياً إلى أقسام مالية وإدارية وصحية, تنقسم بدورها إلى محافظات وعواصم ومديريات وبنادر ووحدات محلية وقري وعزب وكفور ويحدد قانون الغفر والمشايخ الصادر عام 1947م[1]، أنه تعتبر كل قرية بها مجموعة من السكان ذات كيان مستقل, ولا تكون مقراً لمحافظة أو قاعدة لبندر أو مركز لنظام إداري خاص[2],تتمثل أهم المشكلات التي تواجه التنمية الريفية في القرية المصرية بصفه عامة:

أ) تدهور البيئة العمرانية للقرية المصرية، وتدني مستوي الخدمات بالقرية, فقد بلغ نسبة السكان المتصلون بالصرف الصحي في عام 2017م[3] كمؤشر لحالة المرفق في المنوفية (42.38%)، بني سويف (34.52%), الفيوم (44.66%), المنيا(20.94%) وأسيوط (20.29%)، أما بالنسبة لاحصاء عام 2006 في المنوفية (24.45%)، بني سويف (13.07%), الفيوم (28.73%), المنيا(12.98%) وأسيوط (10.31%)، ويلاحظ أن هذه الفئة تضم المحافظات الريفية في حين أن في حين أن نصيب معدل إتصال الأسر بمياه الشرب بلغ 96.8% وهنا يتضح التفاوت بين توصيل المياه وتصريفها فقد بلغ نصيب الفرد من المياه عام 2017م 102.5لتر/يوم وقد كان 173.5لتر/يوم عام 1999م[4].

ب) النمو العمراني العشوائي، وتشوه العمران، وظهور أنماط عمرانية جديدة لم تكن موجوده بالقرية من قبل مع قصور شديد في الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

ت) تغير النشاط الإقتصادي لبعض السكان, وتحولهم عن الزراعة نتيجة لضعف دخل الزراعة، وهجرة العمالة الزراعية من القرية إلى المدينة[5]،وإستمرار تزايد نسبة العاملين بقطاع الخدمات، إذ تزايدت من 50.6% فى بداية الثمانيات إلى 56.9%, بينما تناقصت نسبة العاملين بقطاع الزراعة من 36.7% عام 1981م إلى 30% من السكان عام 1997م[6].

ث) تآكل الأراضي الزراعية, حيث أن مصر تفقد حوالي 60 ألف فدان سنوياً من الأراضي الزراعية[7]، وقد أدت سياسة الإنفتاح الإقتصادي إلى بيع بعض الملاك لأراضيهم والعمل في مجالات أخري بجانب الزراعة[8]، وقد أدى ذلك إلى إنتشار نمط الملكيات الزراعية المحدودة المساحة, فإن نسبة 94.1% ممن يمتلكون أراضي زراعية أقل من خمسة أفدنة، وتبلغ نسبة أراضيهم 52.1% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية، وقد أدت محدودية الحيازات الزراعية الكبيرة, إلى عدم إيجاد قاعدة زراعية إستثمارية بحجم كبير تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في الإقتصاد القومي وإحجام القوي الإستثمارية المؤثرة عن الإستثمار في الريف[9].

1-1. التنمية الريفية المستدامة في إطار رؤية مصر للتنمية 2030م.

التنمية هي مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإدارى المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو[10], وهي عملية ، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل، ، بمختلف نواحي الحياة في المجتمع المحلى، يقوم بها أبناؤه، بنهج ديمقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية[11]

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تبديل الهياكل الإجتماعية, وتعديل الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانات بعد رصدها، وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية، والقيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية, وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة، تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة, (شرط أن تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته (تقرير بروندتلاند) ويغطي مفهوم التنمية المستدامة ثلاث مجالات هي: النمو الإقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية, والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

---

[1] د احمد خالد علام, د عبدالغنى شعبان عبد العظيم "العمران والحكم المحلى فى مصر" , مكتبة الانجلو المصرية 165 ش محمد فريد القاهرة مصر 2000 –ص141-149.

(2) فاروق عباس حيدر, تخطيط المدن والقرى, توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه, الطبعة الأولي, 1994م ص 42.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ولاإسكان والمنشآت لعام 2017م" جمهورية مصر العربية, القاهرة, مصر, 2017م, ص ص 184-187.

(4) فتحى محمد مصيلحى, " جغرافيا الخدمات الإطار النظرى وتجارب عربية "مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001 (ص ص164- 166).

(5) فيصل عبد المقصود عبد السلام، مني محمد عزت عبد المنصف "تقويم سياسات التنمية العمرانية في ريف مصر", المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 22إلى24 سبتمبر 2001م, مجلد(1), مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م ص 156.

(6) فتحى محمد مصيلحى, " جغرافيا الخدمات الإطار النظرى وتجارب عربية "مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001 (ص ص26).

(7) د. نعمات محمد نظمي, د. منال عباس البطران, د. محمد عبد القادر سويدان, "المخطط الاستراتيجي ودورة في الحفاظ على الأراضي الزراعية بالقرية المصرية دراسة حالة قرية بدهل, مركز سمسطا, محافظة بني سويف, المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, من 23إلى25 اكتوبر 2007م, ص 211.

(8) فيصل عبد المقصود عبد السلام، مني محمد عزت عبد المنصف "تقويم سياسات التنمية العمرانية في ريف مصر", المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 22إلى24 سبتمبر 2001م, مجلد(1), مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م ص 156.

(9) أسامه سعد خليل، محمد فريد أبوالعلا "تنمية الصناعات البيئية بالريف المصري", المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 22إلى24 سبتمبر 2001م, مجلد(1), مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م ص 314 عن محمد عبد الفتاح "الخدمة الإجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي, أسس ونظريات ونماذج تطبيقية", المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, الإسكندرية, 1996 م.

[10] د سعد طه علام - "التنمية والمجتمع"- دار عربية للطباعة والنشر 7و10 شارع السلام - أرض اللواء - المهندسين -الجيزة, الطبعة الاولى- ص218-219- 2006م.

[11] د. ابراهيم محرم-التنمية الريفية(المفهوم والقواعد –التجربة المصرية- قضايا جوهرية- برنامج مستقبلي)- فريدريش ناومان الالمانية بمصر -17 ش سيزو ستريس الكربه مصر الجديدة القاهرة مصر 1994 –ص7

1-1-1. أهداف التنمية المستدامة طبقاً لرؤية مصر 2030:

تتمثل أهداف التنمية المستدامة طبقاً لرؤية مصر 2030 في القضاء على الفقر, الحق في الصحة الجيدة, التعليم الجيد, المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة, توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية, الطاقة النظيفة, العمل اللائق والنمو الإقتصادي, الصناعة والإبتكار والبنية الأساسية, تحقيق الامن, المحافظة علي الحياه البرية والتنوع البيولوجي, والمؤسسات القوية وذلك من خلال[1]:

– استنهاض المجتمع المحلي للمشاركة في تنمية ذاته, والارتقاء بمستوي المعيشة لأبناء القرية بالمشاركة في التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية[2].

– الحد من الإمتداد على الأراضي الزراعية - تكثيف العمران في التجمعات القائمة في الريف.

– وضع السياسات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية العامة، التي تهدف إلى تحفيز الإقتصاد المحلي، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على الموارد، وحل القضايا البيئية, وتحقيق المساواه.

– مشروع المخطط الإستراتيجي للقرية كخطوة لوضع قاعدة معلوماتية شاملة عن كآفة القرى في مصر.

– توعية الأهالي بأهمية مشاركتهم الفعلية فيما يخصهم من قضايا ومشكلات.

– تحديد أولويات الأهالي من خلال المشاركة الشعبية مع تحقيق الممكن منها، سوف تنمي إنتمائهم إلى مجتمعهم, وتسهم هذه الإستثمارات في تشغيل الشباب وتقليل معدلات البطالة[3].

2-1-1. مؤشرات التنمية المستدامة (أداة التقييم): بناء على مؤشرات الامم المتحدة المنشورة ف عام 2007م ورؤية مصر للتنمية المستدامة المنشورة في تقرير مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء مصر, "رؤية مصر 2030م" في نوفمبر 2013م تم إقتراح أداة لتقييم الوضع الراهن لقرى العينة تتكون من مجموعة من القضايا الرئيسية للتنمية مقسمة كالتالي:

– **المؤشرات المؤسسية**: تقاس بمدى إتصاف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على الأداء.

– **مؤشرات إقتصادية** تقاس (بنصيب الفرد من النآتج المحلي, نسبة الإستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي, نسبة الصادرات إلى الواردات, مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية, الدين الخارجي).

– **المؤشرات الإجتماعية:** ومعاييرها هى (معدل البطالة , معدل النمو السكاني, معدل الأمية بين البالغين, معدل الإلتحاق بالمدارس, حماية صحة الإنسان وتعزيزها).

– **المؤشرات البيئية "الإيكولوجية"** تقاس (بنصيب الفرد من الأراضي الزراعية, التغير في مساحات الأراضي الخضراء بالنسبة لمساحة البلد, الغلاف الجوي, التغير المناخي, نوعية الهواء).

– **المؤشرات البشرية** :

***القضايا والمؤشرات الاجتماعية**: المساوآة الإجتماعية, الفقر, المساوآة في النوع الإجتماعي.

***الصحة العامة**:تقاس (بحالة التغذية, نسبة الوفاة, الإصحاح (الحصول على مياه شرب صحية) الرعاية الصحية).

***التعليم:** ويقاس (بمستوى التعليم, محو الأمية).

***السكن:** نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

***الأمن:** ويقاس بعدد الجرائم المرتكبة لكل مائة الف من السكان.

***السكان:** ويقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني.

***أنماط الإنتاج والإستهلاك:** إستهلاك المادة, إستخدام الطاقة, إنتاج وإدارة النفايات, النقل والمواصلات.

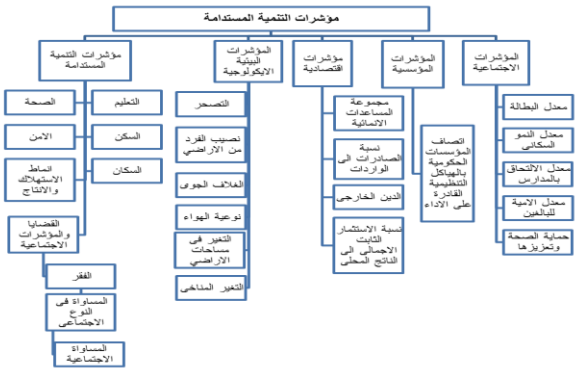

شكل رقم (1) رؤية مصر للمؤشرات وترتيبها طبقا لرؤية مصر 2030م.
المصدر: من عمل الباحث إعتمادا علي تقرير مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, " رؤية مصر 2030م", نوفمبر 2013م

رؤية مصر للتنمية المستدامة: طرحت رؤية لتنمية مصر تنمية مستدامة وفقا لمؤشرات التنمية المستدامة وحددت منهجية لتنفيذها ووضعت معايير لتحقيق الرؤية وحددت سنة الهدف بعام 2030م والشكل رقم(1) ,(2), (3) يوضح مؤشرات مصر المختلفة و العوامل التي تحد من تنافسية مصر طبقاً لتقرير التنافسية العالمية 2012م والجدول رقم (1) يوضح الغرض من صياغة رؤية مصر ومنهجيتها ومعايير تحقيقها.

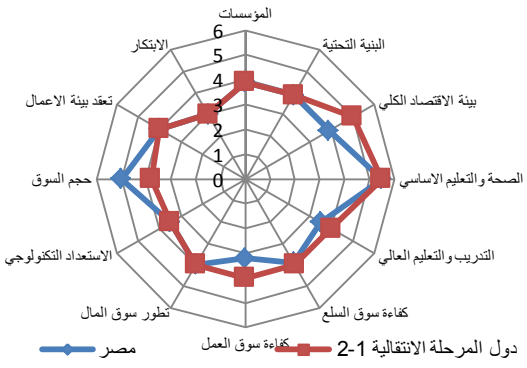

شكل رقم (2) مؤشرات مصر المختلفة طبقا لتقرير التنافسية العالمية 2012م
المصدر: من عمل الباحث إعتمادا علي تقرير مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, " رؤية مصر 2030م", نوفمبر 2013م

([1]) معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(268) نحو إطار متكامل لقياس ودراسة اثر اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 علي اوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفتره2016-2030.ص150

([2]) محمد عبد القادر سويدان, منال عباس البطران, نعمات محمد نظمي "دور الدوله الدوله في التنمية العمرانيه للقرية المصرية" المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, من 23إلى25 اكتوبر 2007م, ص631

([3]) مدحت مصطفي خورشيد "اليات التنمية العمرانيه الريفيه الجديده بمصر" المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 23إلى25 اكتوبر 2007م, ص611،612

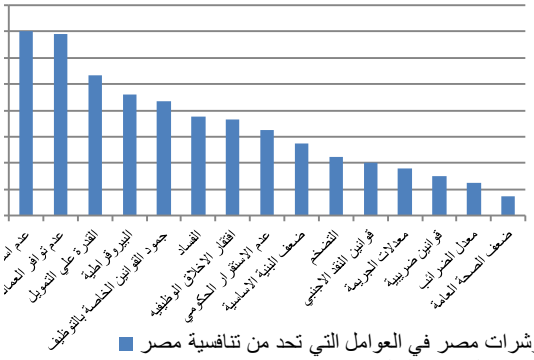

قيم مؤشرات مصر في العوامل التي تحد من تنافسية مصر طبقا لتقرير التنافسية العالمية 2012م

شكل رقم (3) العوامل التي تحد من تنافسية مصر طبقاً لتقرير التنافسية العالمية 2012م.

المصدر: من عمل الباحث إعتمادا علي تقرير مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, " رؤية مصر 2030م", نوفمبر 2013م.

جدول رقم (1) أهداف رؤية مصر في مجالات التنمية المستدامة المختلفة ومعايير[1].

الاتجاه	الرؤيه	الاهداف	معايير التحقيق
التنمية الإقتصاديه المستدامة	اقتصاد تنافسي قادر على خلق فرص عمل وتحقيق رفاهية المواطنين	– تحقيق نمو ذاتي إقتصادي سريع ومستدام. – تحقيق دخول حقيقة أعلي للمواطنين ونقلهم إلى مستويات ما فوق خط الفقر . – توفير فرص العمل وخاصة لطبقات ذات الدخل المحدود والقضاء على البطالة. – تحقيق عدالة توزيع المنافع التنموية بين مختلف فئات المجتمع. – تعزيز القدره التنافسية للاقتصاد الوطني. – تحول الإقتصاد إلى اقتصاد المعرفة.	– تحقيق معدلات نمو لا تقل عن 7,5%في المتوسط خلال الفتره (2012-2030) ويضمن وجود مصر ضمن مجموعة الدول قاطرة النمو. – إدراج مصر ضمن أعلي عشر كيانات إقتصادات في العالم. – تحيق نمو سنوي في متوسط دخل الفرد بما يزيد عن 5 في المتوسط حتي عام 2030. – الإرتقاء بمؤشراقتصاد المعرفة لتصبح مصر من الدول العشرين الأولي على مستوي العالم في إقتصاد المعرفه.
التنمية البشريه المستدامة	مجتمع معرفي ينعم بالعدالة وبجودة حياه باطار من القيم التي تحافظ علي هويته الوطنية	– ضمان جودة حياة مرتفعة لجميع المواطنين بالمعايير الحضارية وسلامة الاطار البيئي الذي يعيشون فيه. – الإرتقاء بالمستوي التعليمي لجميع المواطنين والتحول نحو مجتمع المعرفة والابتكار. – رفع مستوي الصحة العامة لجميع المواطنين. – الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية لمصر في مواجهة مشاريع الهيمنة والدمج والإغتراب الثقافي التي تفرضها العولمة وترسيخ منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.	– مصر من أفضل 20 دولة على مستوي العالم في مؤشر التنمية البشرية بحلول عام 2030. – الإرتقاء بمؤشر جودة الحياة إلى المرتبة(35)بحلول عام 2030. – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام 2015. – الإرتقاء بمرتبة مصر في مؤشر الإبتكار العلمي من المرتبه87عام 2011 لتصبح مصر ضمن الدول العشرين الأوائل في هذا المؤشر بحلول عام 2030.
حماية البيئه وامن الموارد	بيئه صحيه تضمن امن الموارد واستدامتها وجودة الحياة وتوفر الراحه المعيشية	– حماية البيئة والحد من تلوث الماء والهواء وانبعاث الغازات. – التكيف مع التغير المناخي والحد من اثاره السلبية. – تعظيم الإستفادة من المسطحات البحرية والشواطئ ومنع الاستغلال الجائر لثرواتها – التحول السريع نحو الطاقه الخضراء(الطاقه الشمسية والرياح الجنوبية) – تحقيق الأمن المائي. – تحقيق أمن الطاقة. – تحقيق الأمن الغذائي زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان. – الإرتقاء بمستوي جودة البيئة العمرانية. – تعظيم إستغلال الموقع الإستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً.	– الإرتقاء بمؤشرالأداء البيئي ليصل إلى المستوي الأفضل – الإرتقاء بمؤشر الهشاشة البيئية ليصل إلى المستوي المقبول. – تخطي حد الفقر المائي وتوفير1000 لتر مكعب من المياهسنويا لكل نسمة. – توفير الطاقة الكافية لإستخدام جميع المواطنين. – حصول جميع السكان في جميع الأوقات على ما يكفيهم من الغذاء الملائم من حيث الجودة والكميه والتنوع.

(1)مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, "رؤية مصر 2030م", تقرير صادر في نوفمبر 2013م.

2. دراسة وتقييم الوضع الراهن للقرى.

مقدمة: مرت التجربة المصرية فى مجال تنمية القرية حتى الآن بعدة مراحل، حيث لعبت الدولة دوراً مهماً في النهوض ببرامج تنمية القرية، بدأت بفترة الاصلاح عن طريق التشريعات قبل ثورة يوليو 1952م ثم فترة الوحدات المجمعة بعد ثورة يوليو ثم فترة الإنفتاح الاقتصادي والتي تميزت بوجود جهاز بناء وتنمية القرية ثم مشروع شروق والذي توقف لتضارب الجهات المشاركة فيه وقلة التمويل ثم مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية, وذلك وفق رؤية للحفاظ على الرقعة الزراعية, ثم مشروع قرى الظهير الصحراوي أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني الدراسات الخاصة بإنشاء حوالي 400 قرى بديلة على المدي المتوسط والطويل, ويمكنها إستيعاب ما بين 4-5 مليون نسمة[1] بالظهير الصحراوي لمحافظات مصر علي أربع مراحل, وفيما يلي دراسة لمشروع إعداد المخططات الإستراتيجية.

إعداد المخططات الإستراتيجية للقري في مصر من 2005م إلي 2007م[2] هو تقدير إحتياجات القرية، وإعداد الحيز العمراني كمدخل لإستراتيجية تنمية القرية, والبدء في توضيح الرؤية المستقبلية لتنمية القرية (اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وعمرانياً)، تمهيداً للإتفاق على خطة عمل مستقبلية، يتعاون على تنفيذها شركاء التنمية بالقرية، إعتماداً على نتائج الخبرات في إعداد المخططات الإرشادية للقرية المصرية وبرامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجهاز بناء وتنمية القرية, وذلك لتأسيس اللامركزية

يساهم المخطط الإستراتيجي العام في التعرف على القضايا والقدرات المؤسسية والتشريعية المطلوبة، وإعداد السياسات العمرانية على المستوي المحلي والإقليمي والقومي من خلال:

– النهوض بالقرية المصرية وتمكين مجتمع القرية بقيادة الإدارة المحلية من خلال إقتراح آليات وتخطيط وتنفيذ مستجدة وفعالة لمجابهة قضايا التنمية.

– تحديد أسلوب لتعاون الأطراف ذت الصلة على إعداد إستراتيجية التنمية, وكيفية إستقطاب المؤسسات المالية من صناديق وجهات إستثمارية لتساعد في تمكين قرى الوحدة المحلية من وسائل لتنفيذ.

– بيان مقومات التخطيط والادارة العمرانية المستديمة المطلوبة لتحفيز الاقتصاد المحلي لزيادة فرص العمل وكفاءة استخدام الموارد البيئية والحد من التلوث وتنمية القرية اجتماعياً بسد العجز في الخدمات التعليمية والصحية وتحسين المرافق وحل قضايا الإمتداد العمراني على الأراضي الزراعية.

ويوضح الدياجرام شكل رقم (4) خطوات إعداد المخطط على التوالي.

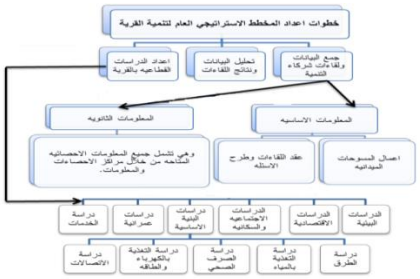

شكل رقم (4) خطوات إعداد المخطط الإستراتيجي العام لتنمية القرية من عمل الباحث إعتماداً على الدليل الإرشادي لإعداد المخطط الإستراتيجي الصادر من الهيئة العامة للتخطط العمراني وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة, 2005م.

1-2. تعريف بعينة الدراسة (القرى الأم بمركز أسيوط).

تعتبر محافظة أسيوط هى إحدي المحافظات المكونة لإقليم أسيوط بجانب محافظة الوادى الجديد،عاصمتها مدينة أسيوط, تقع وسط وادى النيل، وتحدها شمالاً محافظة المنيا وجنوباً محافظة سوهاج, وشرقاً محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الوادى الجديدشكل رقم (5) يوضح علاقة محافظة أسيوط وموقعها بالنسبة للجمهورية والشكل رقم (6) يوضح موقع مركز أسيوط بالنسبة لمراكز أسيوط.

شكل رقم (5) موقع محافظة أسيوط بالنسبة لإقليم أسيوط
المصدر موقع الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

شكل رقم (6) موقع مركز أسيوط بالنسبة للمحافظة
المصدر موقع الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

مركز أسيوط هو أحد المراكز الإدارية المكونة لمحافظة أسيوط ،ويحده من الجنوب مركز أبوتيج ويحده من الشرق مركز الفتح ومن الغرب الصحراء الغربية وشمالاً مركزى أبنوب ومنفلوط, وتبلغ المساحة المأهولة للمركز حوالي 236كم2 بما يعادل 15٪ من إجمالي مساحة المحافظة كما يتضح من الشكل رقم (7) والذي يوضح الوحدات المحلية المكونة لمركز أسيوط.

شكل رقم (7) الوحدات المحلية المكونة لمركز أسيوط.
المصدر موقع الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

([1]) رشا علي العشماوي, مني عوض الوزير, صفي الدين حامد "تقييم سياسات تنمية قرى الظهير الصحراوي المستدامة في صعيد مصر" مجلة العلوم الهندسية, كلية الهندسة, جامعة أسيوط, المجلد 43, رقم 3, مايو 2015, ص 388

([2])الهيئة العامة للتخطط العمراني, الدليل الإرشادي لإعداد المخطط الاستراتيجي, وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة, القاهرة. 2005م.

يبلغ إجمالى عدد سكان مركز ومدينة اسيوط حوالي 788595 نسمة ، ويأتى في المرتبة الأولى بالنسبة لسكان محافظة اسيوط (طبقاً لتعداد 2006)، كما يبلغ إجمالى عدد سكان حضر المدينة 389307 نسمة بما يعادل 100٪ من سكان المدينة وريف المركز 399288 نسمة بما يعادل 100٪ من سكان المركز.

ينقسم المركز ادارياً إلى عدد 8 وحدات محلية هي الوحدة المحلية بمنقباد والوحدة المحلية بدرنكة والوحدة المحلية بالمطيعة والوحدة المحلية بريفا والوحدة المحلية بنجع سبع والوحدة المحلية ببني حسين والوحدة المحلية بإسكندرية مبارك[1] وتضم هذه الوحدات المحلية 29 قرية وتضم هذة القرى 75 عزبة ونجع.

تم تم اختيار أكبر 3 قرى أم من قرى مركز أسيوط حسب تعداد السكان 2006م لتشكل عينة الدراسة وهي منقباد ودرنكة والمطيعة وقد تم دراسة الحالة عن طريق عمل الزيارات الميدانية والمسح العمراني للقرى محل الدراسة وعقد مقابلات ولقاءات بمسئولي الوحدة المحلية وبعض الأهالي (شركاء التنمية) لمتابعة ما تم إنجازه من المخطط الاستراتيجي العام للقرى والمعتمد في عام 2007م, وتم عمل معاينات لحدود المخطط واتجاهات نمو القرى محل الدراسة وحالات المباني والطرق والخدمات بالقرية وما تم تنفيذة ومدي مراعاة المخطط الأستراتيجي العام للقرى محل الدراسة لاهداف ومؤشرات التنمية المستدامة وما تم إنجازه من المخطط وما لم يتم حتي الان ومعوقات تنفيذ المخطط والخصائص العامة للقرية محل الدراسة.

2-1-1. قرية منقباد– مركز أسيوط – بمحافظة أسيوط: الوحدة المحلية بمنقباد هى إحدى الوحدات التابعة لمركز اسيوط بمحافظة أسيوط يحدها شمالاً الوحدة المحلية ببني حسين والوحدة المحلية بنجع سبع وجنوباً مدينة أسيوط والوحدة المحلية بدرنكة وشرقاً نهر النيل وغرباً جبل أسيوط الغربي كما يتضح من شكل رقم (8) والذي يوضح موقع الوحدة المحلية بمنقباد.

تتكون الوحدة المحلية بمنقباد من القرية الأم وهي منقباد وتوجد بها أغلب الخدمات الخاصة بالوحدة كلها, وسبع قرى اخرى تابعة وهى بهيج والعدر وبنى غالب وسلام والبورة وعلوان والهدايا كما يتبع هذه القرى عدد من العزب بعضها متصل والبعض الآخر منفصل عن الكتل العمرانية للقرى كما يتضح من شكل رقم (9) الذي يوضح القرى التابعة للوحدة المحلية بمنقباد.

بلغت جملة سكان القرية 49747 نسمة فى عام 2006, أما عام 2016 فقط بلغ عددهم 62271 نسمة وهي تمثل اكبر قرى المركز من حيث عدد السكان وقرية منقباد يحدها شمالاً قرية بني حسين ونجع سبع وشرقاً عزبة جزيرة الطوابية ونهر النيل وغرباً قرية علوان وعزبة الجيش وجنوباً عزبة خلف ومدينة أسيوط.

تم دراسة الحالة عن طريق عمل زيارات الميدانية لقرية منقباد الإجتماع بمسئولي الوحدة المحلية وبعض الأهالي لمتابعة ما تم إنجازه من المخطط الإستراتيجي العام للقرية والمعتمد في عام 2007م ومعوقات تنفيذه, وتم عمل معاينات لحدود المخطط وإتجاهات نمو القرية وحالات المباني والطرق والخدمات بالقرية والبنية التحتية والشوارع والتعرف على الهيكل الإداري القائم على إدارة العمران بالوحدة المحلية.

2-1-2. قرية درنكة– مركز أسيوط – بمحافظة أسيوط

الوحدة المحلية درنكة هى إحدى الوحدات التابعة لمركز اسيوط بمحافظة أسيوط يحدها شمالاً الوحدة المحلية بمنقباد وجنوباً الوحدة المحلية بريفا والوحدة المحلية بموشا وشرقاً الوحدة المحلية بالمطيعة وغرباً جبل أسيوط الغربي, وتتألف الوحدة المحلية درنكة من القرية الأم درنكة وقرية أخرى تابعة وهى قرية دير درنكة, ويتبع هذه الوحدة عزبة واحدة فقط وهي عزبة درنكة الجديدة, قرية درنكة هي القرية الأم للوحدة المحلية درنكة, وتوجد بها أغلب الخدمات الخاصة بالوحدة كلها يحدها شمالاً مدينة أسيوط ومنقباد وجنوباً ريفا وموشا ودير درنكة وغرباً جبل أسيوط الغربي وشرقاً موشا وشطب كما يتضح من الشكل (10) والشكل (11).

بلغت جملة سكان القرية 47431 نسمة في عام 2006, أما عام 2016 بلغ العدد 59177 نسمة.

2-1-3. قرية المطيعة – مركز أسيوط – بمحافظة أسيوط

تقع قرية المطيعة على الطريق الإقليمي: أسيوط- سوهاج والذي يمثل المدخل الإقليمي لجميع قرى الوحدة المحلية, وعن طريقه تتصل القرى بالمدن والقرى الرئيسية بالإقليم, وهي إحدى الوحدات المحلية التابعة لمركز أسيوط وتتألف من 7 قرى هي: المطيعة، الشغبة، النمايسة، قرقارص، أولاد علي، أولاد إبراهيم, كما يتضح من الشكل (12) والشكل (13), بلغت جملة سكان القرية 32231 نسمة فى عام 2006, أما عام 2016 بلغ عدد السكان 42991 نسمة.

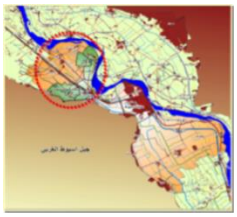

شكل رقم (8) الوحدات المحلي بمركزأسيوط
المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد

شكل رقم (9) قري الوحدة المحلية بمنقباد
المصدر المخطط الإستراتيجي بمنقباد

شكل رقم (10) الوحدات المحلية بمركزأسيوط
المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة

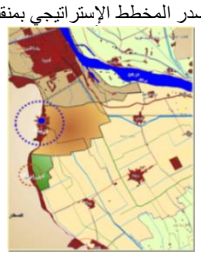

شكل رقم (11) قري الوحدة المحلية بدرنكة
المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة

شكل رقم (12) الوحدات المحلية بأسيوط
المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة

شكل رقم (13) قري الوحدة المحلية بالمطيعة
المصدر المخطط الإستراتيجي بالمطيعة

2-2. المقارنة بين القرى طبقا لمؤشرات التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أقسام رئيسية هي:

المؤشرات المؤسسية: من خلال مراجعة الكوادر الادارية بكل قرية ومؤهلاتهم وأعدادهم يتبين عجز الهياكل الإدارية عن القيام بوظائفها لعدم وجود متخصصين لمباشرة والاشراف على عملية التنمية وعدم تدريب الكوادر الموجودة علي التقنيات الحديثة في الادارة كما يضح من الاشكال الأتية والتي توضح الهيكل الإداري لكل قرية.

[1] تم إستحداثها مؤخراً عام 2011م

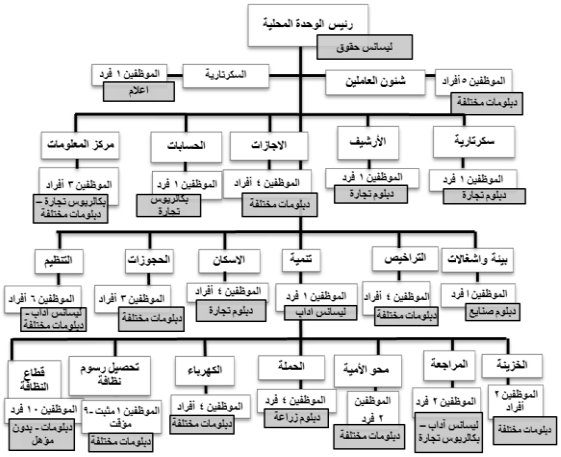

شكل رقم (14) الهيكل الإداري لقرية منقباد

شكل رقم (15) الهيكل الإداري لقرية درنكة

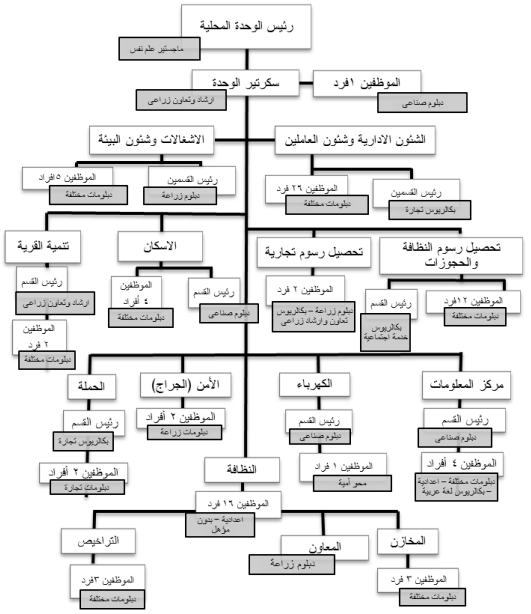

شكل رقم (16) الهيكل الإداري لقرية المطيعة

معدل البطالة:

بالدراسة الميدانية والرجوع للبنية المعلوماتية للقري يتضح زيادة نسبة البطالة فى منقباد بين الذكور ذوى المؤهل المتوسط بينما تنخفض فى المطيعة , وأن منقباد تتصدر القري فى عدد فرص العمل التى تم توفيرها فى قطاعات العمل المختلفة,والذى يتضح من الجدول رقم (2) والشكلين رقم (17, 18)[1].

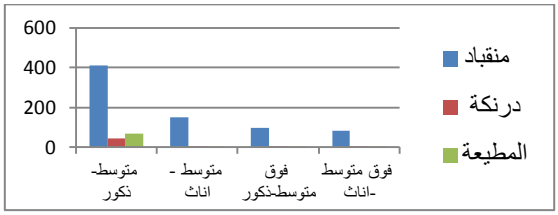

شكل رقم 17 مقارنة بين عدد المعانين من البطالة والمسجلين بقاعده البيانات حسب المؤهل ,المصدر: الباحث.

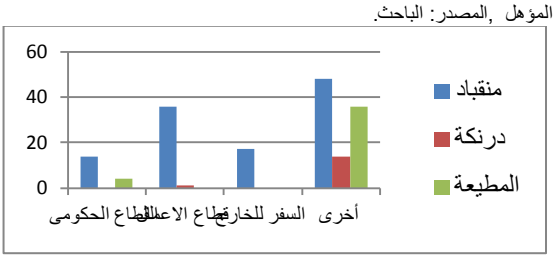

شكل رقم 18 مقارنة بين عدد فرص العمل التى تم توفيرها فى القرى ,المصدر: الباحث.

معدل النمو السكاني: يتضح زيادة عدد السكان من عام 1986 حتى عام 2016 بحيث يمكن ترتيب القري تنازلياً حسب عدد السكان (منقباد – درنكة – المطيعة) حيث يبلغ عدد السكان فى منقباد 60692 نسمة, بينما فى المطيعة 44109 نسمة, والذى يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (19)[2].

معدل الأمية بين البالغين: تتقارب نسبة الامية فى القري بحيث يبلغ متوسط نسبة الأمية 29.07% فى القري ويلاحظ أن قرية درنكة هى الأقل فى نسبة الامية حيث تبلغ 28.95 %, والذى يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (20).[3]

[1] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[2] بناءاً علي معلومات من مركز معلومات المحافظة
[3] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016

معدل الإلتحاق بالمدارس: أعلى نسبة تسرب من التعليم فى قرية المطيعة حيث تبلغ نسبتهم 47.7% من إجمالى الطلاب فى سن التعليم, بينما تقل النسبة فى قرية منقباد حتى تصل 13.6% كأقل نسبة فى القري, والذى يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (21).[1]

جدول رقم (2) تعداد السكان لقرى العينة.

القرية	تعداد 86	تعداد 96	تعداد 2006	تعداد 2016
منقباد	27598	38149	49747	62271
درنكة	26610	37194	47431	60716
المطيعة	22270	27026	32231	44109

جدول رقم (3) يقيس الأمية وعدد المتسربين من التعليم فى قري العينة.

القرى			منقباد	درنكة	المطيعة
2016	عدد الاميين	عدد	18126	17577	12841
		نسبة	(%38.8)	(%39.6)	(%38.8)
	عدد المتسربين من التعليم	عدد	2437	5845	6046
		نسبة	(%13.6)	(%33.5)	(%47.8)

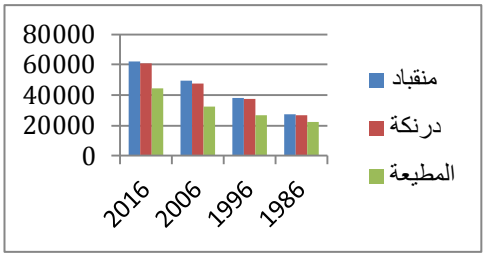

شكل رقم (19) حركة نمو عدد السكان من عام (1986 - 2016) ,المصدر: الباحث.

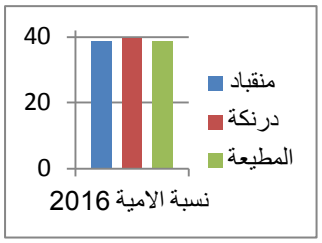

شكل رقم (20) مقارنة نسب الأمية في القرى محل الدراسة ,المصدر: الباحث.

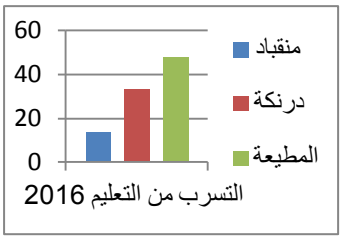

شكل رقم (21) مقارنة نسب التسرب من التعليم في القرى محل الدراسة,المصدر: الباحث.

حماية صحة الإنسان وتعزيزها: هناك تفاوت فى توزيع الخدمات الصحية ويلاحظ إنخفاض نصيب الأفراد فى القري عن المعدلات القومية في جميع مؤشرات الخدمات الصحية وتنخفض بشدة في المطيعة, والذى يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (22).[2]

جدول رقم (4) توزيع الخدمات الصحية فى قري العينة.

القرية	الخدمات الصحية											
	العيادات		الصيدليات		معامل تحاليل	عاملين بالصحة (عامة-خاصة)						
						اطباء		صيادلة		ممرضين		فنيين
	عدد	نصيب 1000 نسمة	عدد	نصيب 1000 نسمة	عدد	عدد	نصيب 1000 نسمة	عدد	نصيب 1000 نسمة	عدد	نصيب 1000 نسمة	عدد	نصيب 1000 نسمة
منقباد	55	0.88	6	0.096	5	57	0.08	6	0.096	13	0.208	15	0.241
درنكة	27	0.46	28	0.47	2	35	0.033	30	0.51	19	0.313	16	0.264
المطيعة	15	0.34	14	0.32	2	15	0.05	16	0.36	30	0.68	13	0.295

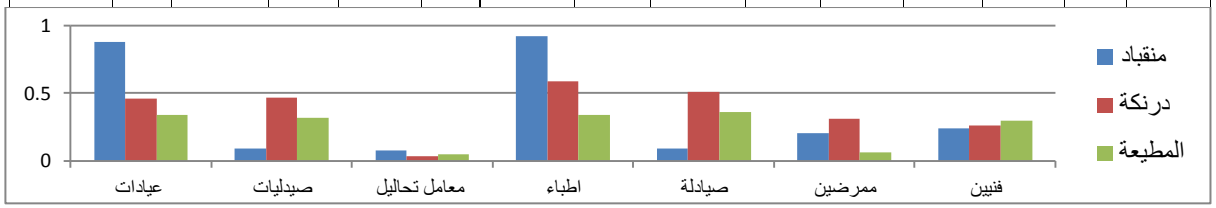

شكل رقم (22) مقارنة بين نصيب كل 1000 نسمة فى الخدمات الصحية للقري محل الدراسة ,المصدر: الباحث.

المؤشرات البيئية "الإيكولوجية": نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: يتناقص نصيب الفرد فى الأراضي الزراعية نتيجة لعامل النمو الطبيعى, وتآكل الاراضي الزراعية نتيجة للتعديات على الأراضي والذى يتضح من الجدول (5) والشكل(23).[3]

جدول رقم (5) نصيب الافراد من الرقعة الزراعية فى قري العينة.

القرية	منقباد	درنكة	المطيعة
الرقعة الزراعية 2007	2838	3128	4143
نصيب الفرد 2007	0.057	0.0659	0.1285
الرقعة الزراعية 2016	2913	2938	4089
نصيب الفرد 2016	0.047	0.0483	0.093

[1] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[2] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[3] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016

التعديات على الأراضي الزراعية: يرتفع إجمالى المخالفات فى قرية منقباد ,كما تظهر زيادة إعداد المخالفات عام 2012 بشكل عام نتيجة لثورة 25 يناير عام 2011م وما تبعها من انفلات امني وإداري, بينما نلاحظ نقص متوسط إعداد المخالفات فى قريتي منقباد ودرنكة للعامين (2015-2016) وذلك نتيجة التشديد في تطبيق قانون البناء الموحد بعد تسليم المخططات التفصيلية للقريتين عام 2015م وتحرير محاضر للمخالفات والقيام بازالتها بخلاف قرية المطيعة حيث سجلت أعلى عدد للمخالفات بها عام 2016 فوصلت إلى 174 مخالفة نتيجة لتراخي الإدارة المحليه عن تنفيذ دورها في ضبط حدود المخطط, والذى يتضح من الجدول (6), الشكل (25,24)[1].

جدول رقم (6) التعديات على الاراضي الزراعية فى قري العينة.

القرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الاجمالى	
								عدد	مساحة (قيراط)
منقباد	لم يبين	263	379	264	260	125	106	1397	1397
درنكة	لم يبين	138	225	172	231	59	42	867	867
المطيعة	136	137	135	147	162	179	174	934	934

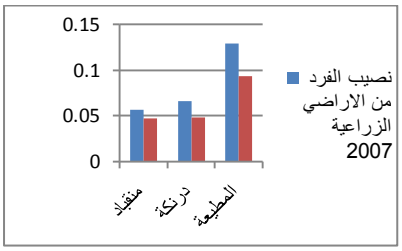

شكل رقم (23) التغير فى نصيب الفرد من المساحة الزراعية لكل قرية ,المصدر: الباحث.

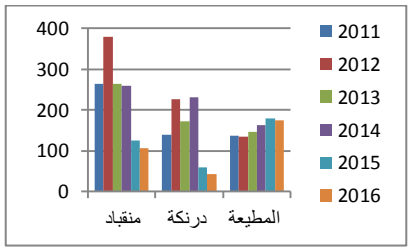

شكل رقم (24) عدد المخالفات فى كل قرية على حدة وجملة المخالفات علي الاراضي الزراعية في الفترة من 2011-2016, المصدر: الباحث.

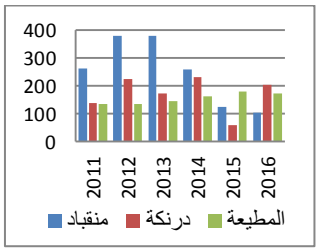

شكل رقم (25) عدد المخالفات فى القرى مقارنة ببعضها البعض في الفترة من 2011-2016, المصدر: الباحث.

الصرف الصحى: القري غير متصلة بشبكة الصرف الصحى خلافاً لمنقباد والتي تم توصيل الصرف الصحي لها عام 2015م للقرية الأم أما باقي القري التابعة فلا يوجد بها صرف صحي وتم توصيل الصرف لجزء من درنكة القرية الأم ثم توقف المشروع لنقص التمويل.

المؤشرات البشرية :

القضايا والمؤشرات الاجتماعية: الفقر: وفيات الأطفال الرضع: يزيد عدد وفيات الرضع فى قرية المطيعة حيث تبلغ النسبة 1000/13 مولود بينما تنعدم النسبة فى قرية درنكة حتى تصل ل(0) حسب احصاء 2016,والذى يتضح من الجدول رقم (7) والشكل رقم (26)[2].

جدول رقم (7) التعديات على الاراضي الزراعية فى قري العينة.

القرى		منقباد	درنكة	المطيعة
عدد الوفيات من الرضع	عدد	12	0	17
	نسبة	(1000/9)	(1000/0)	(1000/13)

الصحة العامة: تقاس (بحالة التغذية,, الإصحاح (الحصول على مياه شرب صحية) الرعاية الصحية).

نسبة الوفاة: [3] والذى يتضح من الجدول رقم (8) والشكل رقم (27).

جدول رقم (8) عدد الوفيات فى قري العينة.

القرى		منقباد	درنكة	المطيعة
عدد الوفيات	عدد	182	230	161
	نسبة	1000/3	1000/3.9	1000/3.7

الحصول على مياه شرب صحية : تتفاوت قيمة نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب فى القري حيث يصل نصيب الفرد فى قرية درنكة 128 لتر بينما نصيب الفرد فى قرية منقباد لا يتجاوز 40 لترا يومياً , أما المطيعة فلم يتوفر لها بيانات والذى يتضح من الشكل رقم (28).

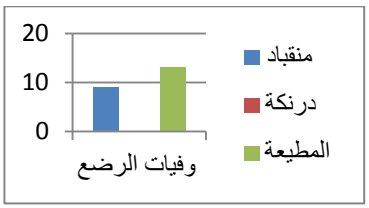

شكل رقم (26) مقارنة نسب وفيات الرضع فى القرى ,المصدر: الباحث.

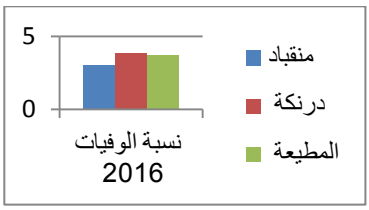

شكل رقم (27) مقارنة نسب الوفيات لكل 1000 نسمة فى القرى ,المصدر: الباحث.

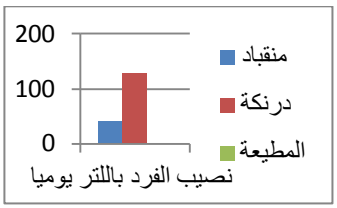

شكل رقم (28) مقارنة بين نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب فى القرى ,المصدر: الباحث.

[1] بيانات من الوحدة المحلية للقري سنوات مختلفه.
[2] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[3] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016

التعليم: ويقاس (بمستوى التعليم, محو الأمية).

مستوى التعليم: يزيد متوسط عدد الطلاب فى قرية درنكة عن باقي القري حيث يصل متوسط الطلاب فى الفصول فى المرحلة الابتدائية للتعليم العام 61.38 طالب /فصل, بينما فى التعليم الازهرى 43.58 طالب / فصل, ويتضح إنخفاض متوسط عدد الطلاب فى قرية المطيعة للمرحلة الاعدادية فى التعليم الازهرى ليصل حتى 18.67 طالب / فصل ,والذى يتضح من الجدولين رقم (10,9) والشكلين رقم (30,29)[1].

جدول رقم (9) الحالة التعليمية داخل المدارس الحكومية بقطاعيه (حكومى وخاص) فى قري العينة.

القرية	التعليم العام (حكومى – خاص)								
	الابتدائي			الاعدادى			الثانوى		
	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل
منقباد	9195	183	50.2	3437	85	40.44	1671	42	39.8
درنكة	8103	132	61.38	2250	51	44.12	305	11	27.73
المطيعة	4060	82	49.5	1710	35	48.85	507	10	50.7

القرية	التعليم الازهرى (حكومى – خاص)								
	الابتدائي			الاعدادى			الثانوى		
	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل	عدد الطلاب	عدد الفصول	متوسط الطلاب / فصل
منقباد	539	14	38.5	264	8	33	328	13	25.2
درنكة	523	12	43.58	201	6	33.5	198	6	33
المطيعة	280	11	25.45	56	3	18.67	-	-	-

جدول رقم (10) الحالة التعليمية داخل مدارس التعليم الأزهرى بقطاعيه (حكومى وخاص) فى قري العينة[2]

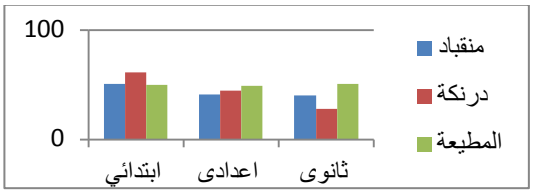

شكل رقم (29) يقارن متوسط عدد الطلاب فى الفصل فى المراحل التعليمية للتعليم العام (حكومى وخاص) بالقرى ,المصدر: الباحث.

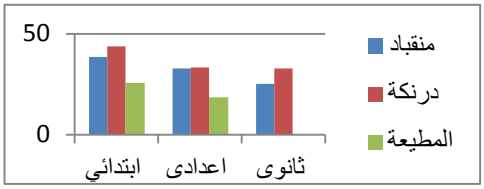

شكل رقم (30) يقارن متوسط عدد الطلاب فى الفصل فى المراحل التعليمية للتعليم الأزهرى (حكومى وخاص) بالقرى ,المصدر: الباحث.

محو الأمية : يتضح تفاوت الاقبال على فصول محو الأمية بين القري حيث تسجل المطيعة أكبر عدد من الطلاب 558, بينما أقل القرى درنكة حيث يمثل عدد الطلاب فيها 40 طالب[3]., والذى يتضح من الجدول رقم (11) والشكل رقم (31).

الجدول رقم (11) عدد طلاب فصول محو الأمية لقرى العينة.

القرى	منقباد	درنكة	المطيعة
عدد الفصول	3	3	40
عدد الطلاب	45	40	558

السكان: ويقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني, [4]., والذى يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (32).[5]

الجدول رقم (12) معدل النمو السكانى لقرى العينة.

القرى	منقباد	درنكة	المطيعة
السكان 2006	49747	47431	32231
السكان 2016	62271	60716	44109
معدل النمو السكانى	%2.5	% 2.8	%3.7

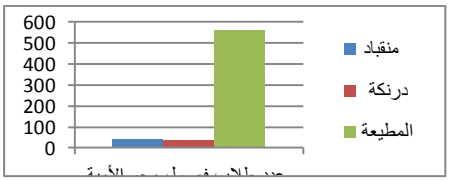

شكل رقم (31) يقارن بين عدد طلاب فصول الامية فى القرى عام 2016 ,المصدر: الباحث

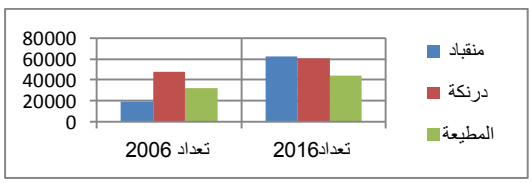

شكل رقم (32) معدل نمو السكان للقري ,المصدر: الباحث.

[1] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[2] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[3] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[4] البنية المعلوماتية للقري لعام 2016
[5] المصدر تعداد 2006 والبنية المعلوماتية لقرى العينة 2016م

توزيع الزمام (بالفدان) : يتبين إنتشار الحيازة القزمية والتي تحتاج إلي طريقة خاصة في التنمية, والتي تمثل عائق أمام تنمية القرى أو إستخدام وسائل الزراعة الحديثة خاصة في منقباد حيث إن صغار الملاك الذين نسبتهم 60.15% يمتلكون فقط 27.5% من المساحة والذي يتضح من الجدولين رقم (13) والشكل رقم (33), (34).[1]

جدول رقم (13) نسب الحيازات في قرى العينة.

البيان بالعدد			منقباد	درنكة	المطيعة
أقل من فدان	عدد	العدد	471	72	548
		نسبته	%60.1	%16	%34
	مساحة	المساحة	261	43	358
		نسبتها	%27.5	%2.8	%13.3
(1 - 5) فدان	عدد	العدد	296	254	994
		نسبته	%37.8	%56.3	%61
	مساحة	المساحة	526	674	1972
		نسبتها	%55.5	%44.2	%73.2
(5- 10) فدان	عدد	العدد	16	81	73
		نسبته	%2	%18	%4.4
	مساحة	المساحة	150	543	194
		نسبتها	%15.8	%35.6	%7.2
أكثر من 10	عدد	العدد	1	44	11
		نسبته	%0.12	%9.8	%0.6
	مساحة	المساحة	11	265	170
		نسبتها	%1.2	%17.4	%6.3

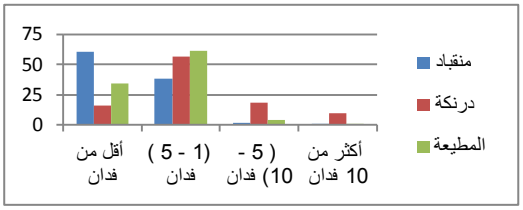

شكل رقم (33) نسبة ملاك الحيازة الزراعية الصغيرة الي مجموع الملاك ,المصدر: الباحث.

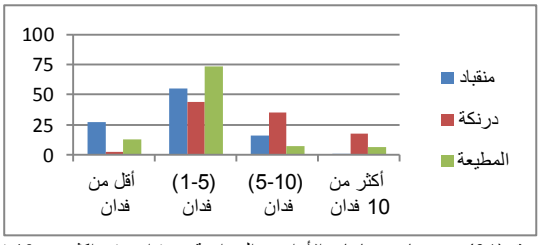

شكل رقم (34)نسب حيازة مساحات الأراضي الزراعية من فدان حتى اكثر من 10 فدان ,المصدر: الباحث.

[1] المصدر البنية المعلوماتية للقري لعام 2016

خرائط المسح العمراني:

تم تقييم للوضع الراهن للقرى الأم بمركز أسيوط – محافظة أسيوط، من خلال مراجعة خطط التنمية بالمخططات الاستراتيجية وماتم تنفيذه منها ومعوقات تنفيذ المخطط.عن طريق الرفع والمسح العمراني والمقابلات الشخصية مع الإداراة المحلية وشركاء التنمية وإستنتاج البيانات من البنية المعلوماتية للقرى للوقوف علي الوضع الراهن للقرى وهل نجح المخطط في تنمية القرى محل الدراسة وتم وضع هذه الدراسة الميدانية في صورة جدول مقارنة بين القري الثلاثة ورصد ورفع للتغير الحاصل في الكتلة العمرانية لقرى العينة ومقارنتة بعام 2007م سنة إعداد المخطط.

جدول رقم (14) خلاصة الدراسة الميدانية

القرى	منقباد	درنكة	المطيعة
مساحة الكتلة العمرانية (بالفدان) 2006	[1]175.87	252	غير مبين
مساحة الكتلة العمرانية (بالفدان) 2016	567	غير مبين	477
عدد السكان بالنسمة 2006	49747	47431	32231
عدد السكان بالنسمة 2016	62271	60716	44109
مسطح السكني(فدان)- شامل السكن المختلط	91.33	140.40	غير مبين
الاراضي الفضاء الخاصة بالفدان	4.82	13.86	غير مبين
الكثافة الاجمالية شخص/فدان	150.9	172.8	غير مبين
الكثافة الصافية شخص/فدان	290.5	310.2	غير مبين
متوسط الارتفاعات بالدور عام 2006	2	1.8	2.3
خريطة توضح ارتفاعات المباني عام 2007م	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد	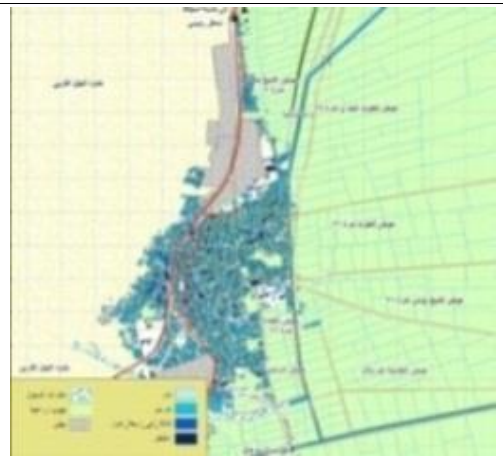 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة	المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة

[1] طبقا لتعداد 2007

متوسط الارتفاعات بالدور عام 2016 من رفع الباحث	4.8	4.5	2.75
خريطة توضح التكثيف الراسي وتغير الارتفاعات الذي تم في الكتلة القديمة.طبقا للرفع الذي تم بواسطة الباحث عام 2017م	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد والباحث.	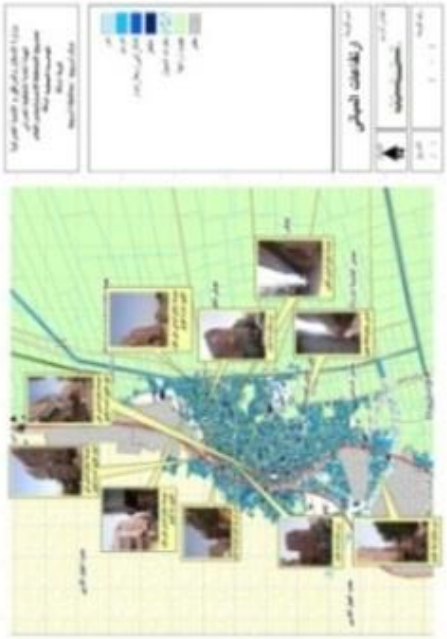 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة والباحث.	المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة والباحث.
خريطة توضح نظم الإنشاء طبقا للرفع في المخطط عام 2007م	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد	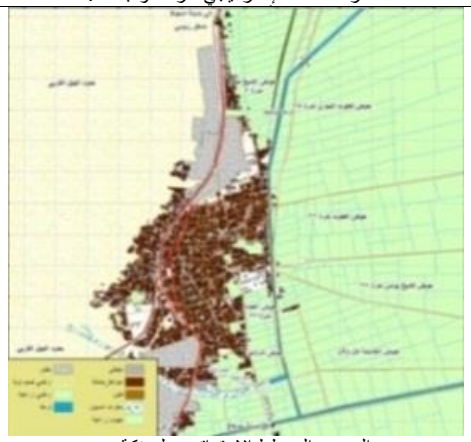 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة	المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة

خريطة توضح الاحلال والتجديد الذي تم في الكتلة القديمة وتغير نظم الإنشاء إلى هيكلي.طبقا للرفع الذي تم بواسطة الباحث عام 2017م	 المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد والباحث.	 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة والباحث.	 المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة والباحث.
الوضع الحالى للحيز العمرانى للقرى.طبقا للرفع الذي تم بواسطة الباحث عام 2017م	 المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد والباحث.	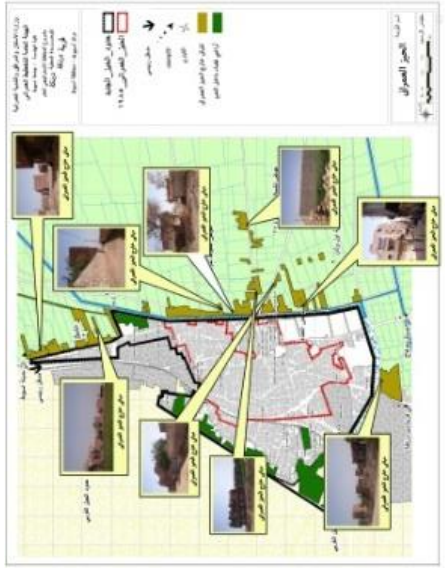 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة والباحث.	 المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة والباحث.

النمو خارج الحيز العمرانى.طبقا للرفع الذيقام به الباحث عام 2017م صور من برنامج جوجل توضح اتجاهات	جوجل ايرث2016/10/26 ورفع الباحث.	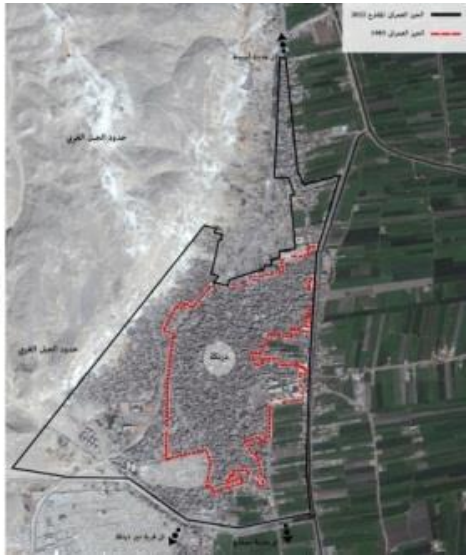 جوجل ايرث 2016/3/4 ورفع الباحث.	جوجل ايرث 2016/9/13 ورفع الباحث.
مقارنة الوضع الحالى للكتلة العمرانية مع الوضع عام 2007	المصدر جوجل ايرث7 /2/2007 ورفع الباحث.	المصدر جوجل ايرث7 /2/2007 ورفع الباحث.	المصدر جوجل ايرث22 /11/2007 ورفع الباحث.

الخدمات الحالية بالوحدات المحلية طبقا للمخططات الإستراتيجية للقرى عام 2007م	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد	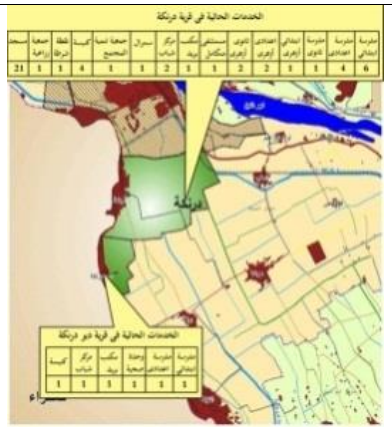 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة	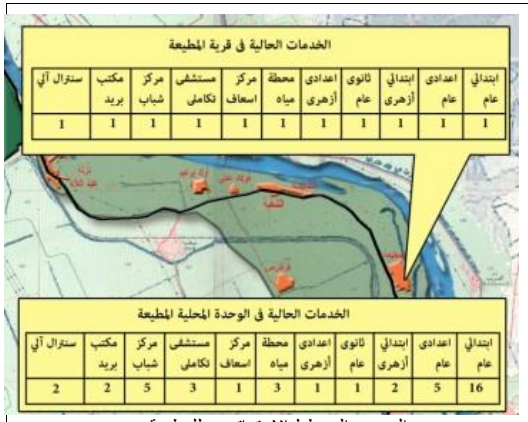 المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة
الخدمات المطلوبة والمستهدفة فى القرى طبقا للمخططات الإستراتيجية للقرى عام 2007م والتي لم يتم تنفيذها نتيجة لقلة التمويل والبناء على الاراضي المقترحة للخدمات من الاهالي وخاصة المدارس لفرض امر واقع والتراجع عن التبرعات	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد	المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة	المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة

الحالة الإقتصادية	*إجمالى مساحة الزمام الكلى بالوحدة المحلية منقباد حوالى 12719فدان,طبقا لعام 2007 * إجمالى مساحة الزمام الكلى بالقرية 4413 فدان وتمثل المساحة المنزرعة 2838 فدان أى ما يمثل 64.6% من مساحة الزمام. * أما الزمام الكلى للقرية لعام 2016 يمثل 3912 ف, والمساحة المنزرعة 1966 ف. *ترتفع نسب العاملين فى النشاط الزراعى داخل الوحدة طبقاً لتوزيع العمالة وفقاً للنشاط الاقتصادى بالوحدة نتيجة اتساع زمام الوحدة. تقدر القيمة الاقتصادية للفدان الزراعى عام 2016 بمليون و800الف, وفدان المبانى 14مليون و400 الف والمبانى 12 مليون.	* إجمالى مساحة الزمام الكلى بالقرية 3489 فدان وتمثل المساحة المنزرعة 3128 فدان أى ما يمثل 89.6% من مساحة الزمام الكلى. *أما المساحة المنزرعة لعام 2016 تمثل 2938 فدان مما يوضح تآكل الارض الزراعية. *ترتفع نسب العاملين فى النشاط الزراعى داخل القرية طبقاً لتوزيع العمالة وفقاً للنشاط الإقتصادى بالقرية نتيجة لعدم وجود انشطة. تقدر القيمة الإقتصادية للفدان الزراعى عام 2016 بمليون و800ألف, وفدان المبانى 14مليون و400 الف. * ضرورة إستغلال موقع درنكة السياحي ووجود دير العزراء مريم وخط الرحلة المقدسة لتوسيع القاعدة الإقتصادية للقرية وتوفير فرص عمل.	* إجمالى مساحة الزمام الكلى بالقرية 4768 فدان, وتمثل المساحة المنزرعة منها 4143 فدان أى ما يمثل 87% من مساحة الزمام الكلى. *أما الزمام الكلى لعام 2016 يمثل حوالى 4970 فدان, وكذلك المساحة المنزرعة 4089 فدان مما يوضح التعديات على الأراضي الزراعية داخل الزمام. *بينما فى عام 2016 يصل سعر الفدان الزراعى مليون و80الف, والمبانى 4 مليون و800الف. * يتضح عدم إستغلال وجود القرية علي النيل واشتغال كثير من الاهالي بالصيد لكن بطرق بدائية ما يوفر الفرص القائمة لتوسيع القاعدة الاقتصادية للقرية لتعتمد علي الطرق الحديثة في الصيد والمزارع السمكية.
استعمالات الاراضي	 المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد	 المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة	 المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة

الخرائط توضح انتشار أنواع مختلفة من الملوثات فى القرية **طبقا للرفع الذي قام به الباحث عام 2017م**	المصدر المخطط الإستراتيجي لمنقباد ورفع الباحث.	المصدر المخطط الإستراتيجي لدرنكة ورفع الباحث.	المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعة ورفع الباحث.

تقييم المخطط الأستراتيجي لقرية منقباد: بدرسة خطط التنمية بالمخطط وما تم منه وما لم يتم والمشاكل الموجودة به حيث يلاحظ انتشار الملوثات عدم تنفيذ المشروعات المقترحة في المخطط الإستراتيجي ما عدا مدرسة إعدادي وتطوير الوحدة الصحية ولكن دون وجود للكوادر الطبية وذلك راجع الى عدم الزام الاهالي بتبرعات الأراضي التي تمت اثناء إعداد المخطط فهي اول اراضي بنيت بالمساكن لفرض امر واقع كما يتضح التكثيف الراسي ف الكتلة القديمة والامتدادات العمرانية خارج الحيز العمراني واتجاهات نمو القرية واتي جائت معظمها في اتجاه محاور الطرق الرئيسية المؤدية الى خارج القرية والذي يتضح من الشكل رقم 35 والذي يبن المخطط الاستراتيجي والمشاكل الموجودة به.

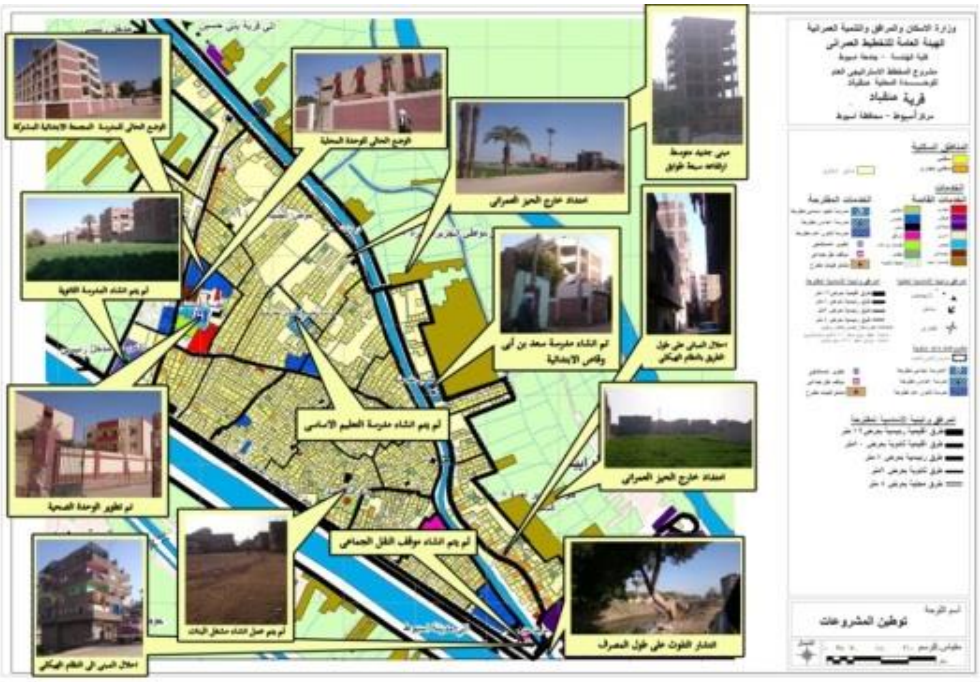

شكل رقم(35) المخطط الاستراتيجي لقرية منقباد المعد عام 2007م للتنمية المستدامة حتي سنة الهدف 2022م والمشاكل الموجودة به المصدر المخطط الإستراتيجي للمطبعه والرفع الميداني للباحث.

تقييم المخطط الأستراتيجي لقرية درنكة: بدرسة خطط التنمية بالمخطط وما تم منه وما لم يتم والمشاكل الموجودة به حيث يلاحظ عدم تنفيذ المشروعات المقترحة في المخطط الإستراتيجي ما عدا تطوير الوحدة الصحية ولكن دون وجود للكوادر الطبية ونقطة الشرطة والمطافي أما الخدمات التعليمية فلم تتم نتيجة بناء مساكن في اماكن الخدمات وعدم التمويل كما يتضح التكثيف الراسي في الكتلة القديمة والامتدادات العمرانية خارج الحيز العمراني واتجاهات نمو القرية والتي جائت معظمها في اتجاه محاور الطرق الرئيسية المؤدية الى خارج القرية مع وجود مسطح كبير فارغ داخل الكتلة لانها ملك لشخص واحد والذي يتضح من الشكل رقم 36 والذي يبن المخطط الاستراتيجي والمشاكل الموجودة به.

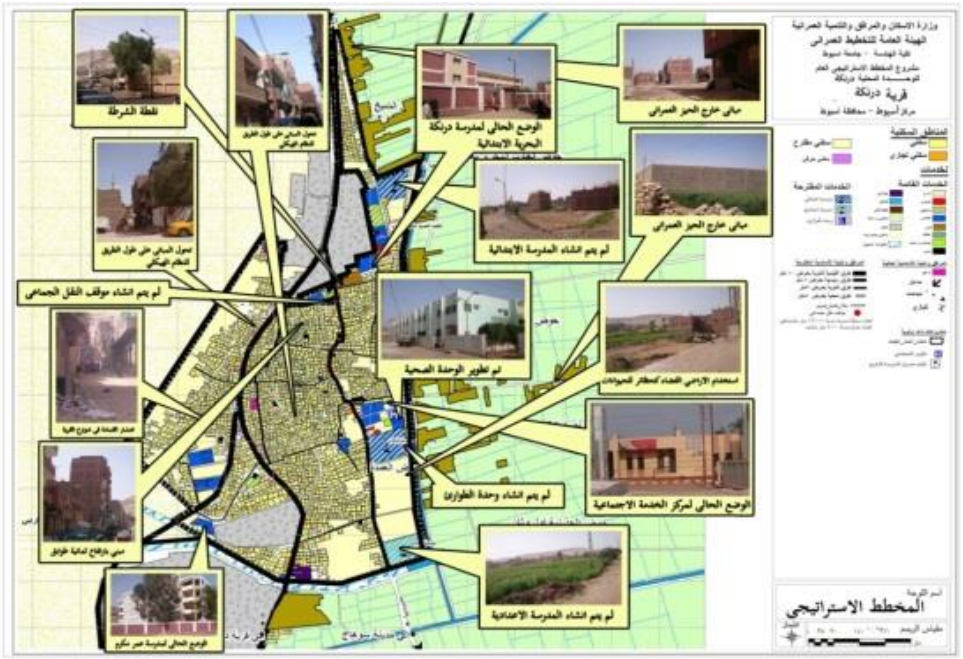

شكل رقم(36) المخطط الاستراتيجي لقرية درنكة المعد عام 2007م للتنمية المستدامة حتي سنة الهدف 2022م والمشاكل الموجودة به المصدر المخطط الإستراتيجي للمطبعه والرفع الميداني للباحث.

تقييم المخطط الأستراتيجي لقرية المطيعة: بدرسة خطط التنمية بالمخطط وما تم منه وما لم يتم والمشاكل الموجودة به حيث يلاحظ عدم تنفيذ المشروعات المقترحة في المخطط الإستراتيجي ما عدا تطوير الوحدة المحلية والمطافي أما الخدمات التعليمية فلم يتم منها شئ وذلك راجع الى عدم الزام الاهالي بتبرعات الأراضي التي تمت اثناء إعداد المخطط فهي اول اراضي بنيت بالمساكن كما يتضح التكثيف الراسي ف الكتلة القديمة والامتدادات العمرانية خارج الحيز العمراني واتجاهات نمو القرية واتي جائت معظمها في اتجاه محاور الطرق الرئيسية المؤدية الى خارج القرية وفي اتجاه خط السكة الحديد وعلي الاراضي املاك الدولة في اتجاه النيل والذي يتضح من الشكل رقم 36 والذي يبن المخطط الاستراتيجي والمشاكل الموجودة به.

شكل رقم(37) المخطط الاستراتيجي لقرية المطيعة عام 2007م للتنمية المستدامة حتي سنة الهدف 2022م والمشاكل الموجودة به المصدر المخطط الإستراتيجي للمطيعه والرفع الميداني للباحث.

النتائج والتوصيات.

أولا النتائج:

مما سبق يتضح كنتيجة عامة وهي فشل المخطط الأستراتيجي للقرى الثلاث في احداث تنمية مستدامة للقرى محل الدراسة وزيادة التعدي على الأراضي الزراعية خارج الحيز العمراني المقترح نتيجة لإرتفاع أسعار الأراضي داخل الحيز وتسقيعها وعدم مراعاة العادات والتقاليد اثناء اضافة الأراضي للحيز حيث يرفض الأهالي بيع اراضيهم للغير أو عدم الحاجة لبيعها مما يضطر الأهالي للبناء خارج الحيز.

- **نتائج خاصة بالحوكمة:**

- انعدام مواكبة التنمية الحديثة بالمحليات من بناء قواعد معلوماتية محدثة بشكل مستمر للإرتقاء بأعمال التخطيط العمراني لتدريب العمالة الموجود.
- التراخي الشديد في تنفيذ قانون البناء الموحد خاصة فيما يخص التعدي علي الاراضي الزراعية وعدم الإزالة الفورية لاي مخالفة تتم علي الاراضي الزراعية.
- عدم وجود آلية لمتابعة وتقييم المخطط وعدم توافر الكفاءات القادرة علي تنفيذه في ضوء رؤية مصر للتنيمة المستدامة.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية القادرة علي تنفيذ المخطط وتعديله وفقا لتطور القرية مع نقص النعدات والادوات اللازمة للسيطرة علي نمو القرية.

- **نتائج خاصة بالمؤشرات الإقتصادية**

- عدم وجود خريطة لإستراتيجية التنمية العمرانية الريفية لكل محافظة او إقليم وتمكن التنمية الإقتصادية الإجتماعية، وتحديد ادوار محدودة للتجمعات الريفية ضمن شبكة العمران.
- تطبيق المركزية علي مستوي المستوي المحلي، وتباين توزيع الإستثمارات بين كآفة المحافظات مع عدم توفير فرص عمل لسكان القرى مما يفاقم ظاهرة الطاقات المحترقة في التنقل يومياً.
- الفقر الشديد في الإقتصاد المحلي، ونقص فرص العمل، والحفاظ على الموارد، وتفاقم القضايا البيئيه, والتدني في مؤشرات التنمية المستدامة من فقر وبطالة وتسرب من التعليم وأمية.
- افتقار القري للقواعد الاقتصادية القادرة علي إستيعاب العمالة الموجودة مع تناقص مساحات الاراضي الزراعية وقلة نصيب الفرد منها.

- **نتائج خاصة بالمؤشرات الاجتماعية:**

- إهمال مشاركة القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة في العملية التنموية للقرية وزيادة التعقيدات الإدارية وعدم الإستفادة من الكوادر والمؤهلات النازحة من الريف إلى الحضر والتي يمكن أن تؤدي دور المحفز في المجتمع الريفي.
- عدم مرآعاة البعد الإجتماعي والعادات الريفية عند إقتراح إضافة أراضي جديدة للحيز العمراني مع التوقع الجيد لحجم السكان في سنة الهدف وعدم وجود آليه لمنع تسقيع الأراضي المضافة للحيز والإتجاه للبناء خارج الحيز علي الأراضي الزراعية.

- **نتائج خاصة بالمؤشرات البيئية:**

- الفقر الشديد في توصيل الصرف الصحي في القرى وعدم وجود منظومة لجمع القمامة وإعادة تدويرها والإلتجاء لحرق المخلفات الزراعية للتخلص منها.

ثانيا التوصيات:

- **توصيات خاصة بالحوكمة:**

- تشديد تنفيذ قانون البناء الموحد خاصة فيما يخص التعدي علي الاراضي الزراعية والإزالة الفورية لاي مخالفة تتم علي الاراضي الزراعية.

- ضرورة إيجاد آلية لمتابعة وتقييم المخطط وإيجاد الكفاءات القادرة علي تنفيذه في ضوء رؤية مصر للتنيمة المستدامة.

- مواكبة التنمية الحديثة لتمكين المحليات من بناء قواعد معلوماتية محدثة بشكل مستمر للإرتقاء بأعمال التخطيط العمراني مع تدريب الموجود وايجاد وسيلة ردع لمعاقبة المخالف.

- **توصيات خاصة بالمؤشرات لاإقتصادية:**

- ضرورة إيجاد قاعدة إقتصادية بجانب الزراعة لتوفير فرص عمل لسكان القرى.

- ضرورة إهتمام القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة في العملية التنموية للقرية مع تجنب التعقيدات الإدارية مع الإستفادة من الكوادر والمؤهلات النازحة من الريف إلى الحضر والتي يمكن أن تؤدي دور المحفز في المجتمع الريفي.

- العمل علي إعداد خريطة لإستراتيجية التنمية العمرانية الريفية لكل محافظة او إقليم وتمكن التنمية الإقتصادية الإجتماعية، وتحديد ادوار محدودة للتجمعات الريفية ضمن شبكة العمران.

- وضع السياسات الإقتصاديه والبيئيه والإجتماعيه العامه، التي تهدف إلى تحفيز الإقتصاد المحلي، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على الموارد، وحل القضايا البيئيه, وتحقيق المساواه في الحقوق والواجبات.

- **توصيات خاصة بالمؤشرات الإجتماعية:**

- مرآعاة البعد الإجتماعي والعادات الريفية عند إقتراح إضافة أراضي جديدة للحيز العمراني مع التوقع الجيد لحجم السكان في سنة الهدف.

- تطبيق اللامركزية علي مستوي المستوي المحلي، ووضع أسس عادلة لتوزيع الإستثمارات بين كآفة المحافظات بناء علي إحتياجتها الملحة واولويتها الإستراتيجية مع ضرورة توفير فرص عمل لسكان القرى لتجنب ظاهرة الطاقات المحترقة في التنقل يومياً.

- **توصيات خاصة بالمؤشرات البيئية:**

- لتحسين البيئة الاسراع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي في القرى وربطها بالشبكة الأم وايجاد منظومة لجمع القمامة وإعادة تدويرها والإستفادة من المخلفات الزراعية في انتاج العلف الحيواني بدلاً من حرقها.

- **توصيات خاصة بعينة الدراسة:**

- تقسيم كل من الوحدة المحلية لمنقباد والمطيعة الي وحدتين قرويتين حيث أن الاولى تضم 7قرى والثانية 8 قرى في حين أن باقي الوحدات تضم فقط قرية تابعة واحدة.

- الأستفادة من الامكانيات السياحية في درنكة لإيجاد قاعدة إقتصادية بجانب الزراعة مع تحويلها لإلي مدينة

- الإستفادة من وجود قرية المطيعة علي النيل ووجود عدد كبير ممن يعملون بالصيد لإيجاد قاعدة إقتصادية لإستيعاب البطاله.

المراجع

1- 1 طبقا لتعداد 2007

2- أسامه سعد خليل، محمد فريد أبوالعلا "تنمية الصناعات البيئية بالريف المصري", المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 22إلى24 سبتمبر 2001م, مجلد(1), مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م.

3- معلومات من مركز معلومات المحافظة

4- البنية المعلوماتية للقري لعام 2016 بيانات من الوحدة المحلية للقري سنوات مختلفه.

5- تعداد السكان والإسكان الصادر ف عام 2008 عن الجهاز المركزي للتعبئة العامه والإحصاء لعام 2006م.

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ولاإسكان والمنشآت لعام 2017م" جمهورية مصر العربية, القاهرة, مصر, 2017م.

7- د ابراهيم محرم-التنمية الريفية(المفهوم والقواعد –التجربة المصرية- قضايا جوهرية- برنامج مستقبلي)- فريدريش ناومان الالمانية بمصر -17 ش سيزو ستريس الكربه مصر الجديدة القاهرة مصر 1994م.

8- د احمد خالد علام, د عبدالغنى شعبان عبد العظيم "العمران والحكم المحلى فى مصر" , مكتبة الانجلو المصرية 165 ش محمد فريد القاهرة مصر 2000م.

9- د سعد طه علام – "التنمية والمجتمع"- دار عربية للطباعة والنشر 7و10 شارع السلام - أرض اللواء - المهندسين -الجيزة, الطبعة الاولى 2006م.

10-د. نعمات محمد نظمي, د. منال عباس البطران, د. محمد عبد القادر سويدان, "المخطط الاستراتيجي ودورة في الحفاظ على الأراضي الزراعية بالقرية المصرية دراسة حالة قرية بدهل, مركز سمسطا, محافظة بني سويف, المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, من 23إلى25 اكتوبر 2007م.

11-رشا علي العشماوي, مني عوض الوزير, صفي الدين حامد "تقييم سياسات تنمية قرى الظهير الصحراوي المستدامة في صعيد مصر" مجلة العلوم الهندسية, كلية الهندسة, جامعة أسيوط, العدد 43, بحث رقم 3, مايو 2015.

12-فاروق عباس حيدر, تخطيط المدن والقرى, توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه, الطبعة الأولي, 1994م.

13-فتحى محمد مصيلحى, " جغرافيا الخدمات الإطار النظرى وتجارب عربية "مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م.

14-فيصل عبد المقصود عبد السلام، مني محمد عزت عبد المنصف "تقويم سياسات التنمية العمرانية في ريف مصر", المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 22إلى24 سبتمبر 2001م, مجلد(1), مطابع جامعه المنوفية, شبين الكوم 2001م.

15-محمد عبد القادر سويدان, منال عباس البطران, نعمات محمد نظمي "دور الدوله في التنمية العمرانيه للقرية المصرية" المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, من 23إلى25 اكتوبر 2007م.

16-مدحت مصطفي خورشيد "اليات التنمية العمرانيه الريفيه الجديده بمصر" المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, 23إلى25 اكتوبر 2007م.

17-مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, "رؤية مصر 2030م", تقرير صادر في نوفمبر 2013م.

18-مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء مصر, "رؤية مصر 2030م", تقرير صادر في نوفمبر 2013م.

19-معهد التخطيط القومي سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (268) نحو إطار متكامل لقياس ودراسة اثر اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 علي اوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفتره 2016-2030.

20- نعمات محمد نظمي, منال عباس البطران, د. محمد عبد القادر سويدان, "المخطط الاستراتيجي ودورة في الحفاظ على الأراضي الزراعية بالقرية المصرية دراسة حالة قرية بدهل, مركز سمسطا, محافظة بني سويف, المؤتمر السادس لتنمية الريف المصري, كلية الهندسة والتكنولوجيا بشبين الكوم, جامعة المنوفية, من 23إلى25 اكتوبر 2007م.

21- الهيئة العامة للتخطط العمراني, "الدليل الإرشادي لإعداد المخطط الاستراتيجي", وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة, القاهرة. 2005م.

22- الهيئة العامة للتخطيط العمراني, "المخطط الإرشادي لقرية كفر قنديل".